جمهورية مصر العربية

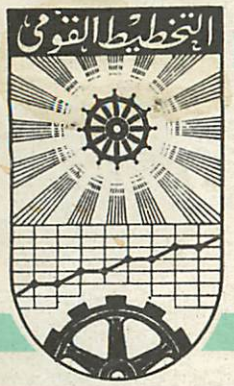

معهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية رقم (١٤٠٩)

"الفاقد من بعض المحاصيل الزراعية فى مرحلتى تجارة الجملة والتجزئة"

اعداد

دكتور
بركات احمد الفرا

دكتور
حسين محمد صالح

مايو ١٩٨٥

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

الفهـــــرس

مقدمـــه

٠١ مرحلة تجارة الجملة

٠١٠١ سوق الجملة للخضر والفاكهة بروض الفرج بالقاهرة ٠

٠٢٠١ تقدير الفاقد فى مرحلة تجارة الجملة

٠٢ مرحلة تجارة التجزئة

١٠٢ بداية المرحلة

٢٠٢ خصائص المرحلة

٣٠٢ مشاكل المرحلة

٤٠٢ المعاينة

٥٠٢ تقدير الفاقد من محصولى الطماطم والعنب فى مرحلة تجارة التجزئة ٠

١٠٥٠٢ العينة واسلوب الدراسة

٢٠٥٠٢ محصول الطماطم

١٠٢٠٥٠٢ الاهمية الاقتصادية للطماطم

٢٠٢٠٥٠٢ تقدير الفاقد من الطماطم

٣٠٢٠٥٠٢ اسباب الفاقد وطرق خفضه

٣٠٥٠٢ محصول العنب

١٠٣٠٥٠٢ تقدير الفاقد من العنب

٢٠٣٠٥٠٢ اسباب الفاقد وطرق خفضه

٠٣ موجز وتوصيات

الملاحق

المراجع

مقدمه :

تهدف هذه الدراسة الى القاء الضوء على الخسارة القومية المتحققه من وراء التلف الذى يصيب المحاصيل الزراعية فى مرحلتى تجارة الجملة وتجارة التجزئة ، والأثر السلبى على دخول المزارعين ، فى نفس الوقت محاولة ايضا للتعرف على العوامل التى تؤدى الى زيادة الفاقد فى المرحلتين المذكورتين .

ولتحقيق هذا الهدف تم اعداد استمارة بحثية ، بها خمسة عشر سؤالا رئيسيا يتفرع منها نحو مائتى سؤال تخدم غرض التعرف على نسبة الفاقد والاسباب وطرق العلاج . واخذت عينة من خمسين تاجر تجزئة فى محافظتى القاهرة والجيزة ، وتم اختيارهم عشوائيا وان كان تحديد عدد افراد العينة قد تم تحكميا ، وبعد اجراء اختبار مبدأى بعشرة استمارات تبين من الاجابات انها متشابهة ومتقاربة جدا .

وتظل نتائج هذه الدراسة صحيحة فى حدود الفروض القائمة عليها والبناء التحليلى لها .

ونظرا لصعوبة اجراء بحث ميدانى على العديد من الحاصلات الزراعية ، فقد تم قصر الدراسة على محصولى الطماطم من الخضروات والعنب من الفاكهة والطماطم يعتبر من المحاصيل الهامة فى البلاد ويمثل رقعة كبيرة من الارض الزراعية من بين حاصلات الخضروات بالاضافة الى انه محصول تصديرى .

وتشتمل هذه الدراسة على نقاط اساسية وهى دراسة مرحلة تجارة الجملة والفاقد خلالها وترتكز فى هذا العدد على سوق الجملة بروض الفرج وعلى العمليات التى تتم به ودوره فى هذه المرحلة .

يلى ذلك مرحلة تجارة التجزئة ، خصائصها وماتتضمنه من عمليات والفاقد خلالها . مع تقدير الفاقد واسباب وكيفية الاقلال منه . وكما سبق تتناول الدراسة بالتحليل محصولى العنب والطماطم — وتنتهى الدراسة بمجموعة من التوصيات .

وهذه الدراسة جزء من بحث مركز التخطيط الزراعي عن (الفاقد من بعض المحاصيل الزراعية في المراحل المختلفة وآثاره الاقتصادية " بأشراف الاستاذ الدكتور/ سعد طه علام مستشار ومدير المركز.

١ــ مرحلة تجارة الجملة :

مقدمه :

زاد الاهتمام فى السنوات الاخيرة بدراسة الفاقد الزراعى وامكانيات تخفيضه على جميع المستويات فى جمهورية مصر العربية ، ويرجع ذلك لان تخفيض الفاقد يؤدى من ناحية الى تخفيض العجز فى الميزان التجارى ، نتيجة لتقليل الفجوة بين الصادرات والواردات حيث تقدر بعض الدراسات أن حجم الفاقد من الخضر والفاكهة يزيد على الكميات المصدرة فعلا ، ويمكن ايضا من اعادة تخطيط التركيب المحصولى وتوجيه الموارد الزراعية نحو المحاصيل التى لمصر فيها ميزة نسبية والتى يمكن تحل محل الواردات وتنمى الصادرات الزراعية ، وهذا بالطبع له اثره على التنمية الاقتصادية عامة كما يساعد على زيادة المتاح من الغذاء وبالتالى تحقيق الامن الغذائى . هذا ويعتبر الحد من الفاقد الزراعى بمثابة تنمية رأسية بتكاليف محدوده حيث ان عائد الاستثمار فى مشروعات تخفيض الفاقد تحقق عائد اعلى واسرع منه فى حالة الاستثمار فى التوسع الرأسى . ومن ناحية اخرى يؤدى خفض الفاقد الى تحقيق اهداف التنمية الزراعية من حيث زيادة المتاح من الغذاء من نفس القدر المتاح من الموارد الزراعية ويمكن تحقيق هدف الامن الغذائى بزيادة الانتاج من ناحية ، وبخفض الفاقد من المدخلات والمخرجات الزراعية من ناحية اخرى .

وهناك اساليب مختلفة لتقدير الفاقد الزراعى منها الاساليب البسيطة كالحكم الشخصى والتجارب المعملية والطريقة الوزنية ، الاستبيان ، بالاضافة الى طرق اخرى مثل طريقة التقدير الكلى وطريقة انابيب التعداد وطريقة الفحص الحقلى وسوف تركز هذه الدراسة على اسلوب الاستبيان فى تقدير الفاقد الزراعى والوقوف على اسبابه ، حيث يمكن من خلال استمارة الاستبيان والملاحظات والمقابلات الفردية والجماعية فى الاسواق الحصول على بيانات مباشرة من الميدان تكون اكثر دقة وتعبيرا عن المشكلة موضوع الدراسة سواء من المسئولين عن ادارة الاسواق او التجار او المزارعين .

ويمكن تقدير الفاقد الزراعى على ثلاث مستويات هى(*) :

١ - مستوى المزرعة (تشمل نقل المحاصيل الى الجرن او مراكز التجميع او شون القرية) .

٢ - مستوى الوسطاء (تشمل تجارة الجملة وتجارة التجزئة ، السماسرة ، الجلابين ، القماطين) .

٣ - مستوى الاجهزة العامة او الحكومية (ادارة الاسواق والسواحل ، مراكز التجميع والموانى ووحدات التصنيع) .

وسوف تركز هذه الدراسة على المستوى الثانى اى الوسطاء فى دراسة الفاقد الزراعى وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على اسباب الفاقد للمحاصيل الغذائية من ناحية وتقدير حجم هذا الفاقد من ناحية اخرى واقتراح الاساليب المختلفة لتخفيضه او تجنبه على مستوى الوسطاء اى تجارة الجملة والتجزئة . اى التركيز على فترة مابعد الحصاد من باب المزرعة حتى تاجر التجزئة .

ومن المعلوم ان تجارة الجملة للسلع الزراعية تشمل عملية تصريف السلع من المنتج حتى المستهلك وقد يتطلب ذلك اضافة بعض المنافع الزمانية بالتخزين لحين طلب السلع ،أو منافع مكانية بنقل السلع ، او منافع شكلية بالتعبئة والتغليف ... الخ ، هذا وتتيح دراسة الخدمات التسويقية سالفة الذكر معرفة المراحل المختلفة التى تمر بها السلعة وبالتالى يمكن تقدير كمية الفاقد فى كل منها والتعرف على اسبابه.

وتختص اسواق الجملة باستقبال وتصريف كميات كبيرة من السلع الواردة من مناطق الانتاج ، وتبدأ تجارة الجملة فى مصر من باب المزرعة حيث يقوم المنتجون او الجلابون أو

(*) سعيد نبوى السيد ، دراسة اقتصادية للفاقد فى الزراعة المصرية ، رسالة ماجستير ، جامعة الزقازيق ،كلية الزراعة ،قسم الاقتصاد ، ١٩٨٣ .

تجار الجملة بتجميع المحصول وشحنة من المزرعة الى سوق الجملة ، حيث تعرض السلع على تجار التجزئة او المستهلكين فى سوق الجملة ليحصلوا على احتياجاتهم ، ويحدث الفقد عادة فى هذه المرحلة اثناء عمليات تعبئة وتجميع المزروعات من المزارع المتناثرة تمهيدا لنقل الانتاج الى سوق الجملة ، كذلك يحدث الفقد اثناء عمليات تحميل وشحن المحصول بوسائل النقل المختلفة البطيئة والسريعة ، واثناء عملية التفريغ فى سوق الجملة ويحدث فقد ايضا عند تدريج وتصنيف السلعة لعرضها للبيع فى سوق الجملة(*)

وتتأثر تكاليف النقل وايضا كمية الفاقد بعوامل كثيرة منها المسافة بين المنتج وسوق الجملة ، والعوامل الطبوغرافية ، وانواع الطرق ، وكثافة المواصلات ، وانواع الناقلات ، وتؤثر صفات المنتجات مثل حجمها وقيمتها ودرجة قابليتها للعطب كذلك حجم الشحنة(**)

يوجد فى مصر سوقين رئيسين للخضر والفاكهة الاولى بروض الفرج بالقاهرة والثانية بالنزهة بالاسكندرية . هذا وتعتبر سوق الجملة للخضر والفاكهة بروض الفرج من اكبر الاسواق على مستوى الجمهورية حيث تستقبل حوالى ٢ر٢٥ مليون طن خضر وفاكهة سنويا ، وتستقبل حوالى ربع مليون مواطن يوميا من مزارعين وتجار للجملة والتجزئة ، هذا وتتركز فى هذا السوق كثير من الاعمال الاقتصادية ، كما ان المتعاملين فيه يكونوا من ذوى الخبرة ، وتعكس هذه السوق ظروف العرض والطلب والاسعار للخضر والفاكهة . والمفروض ان تتوفر فى هذا السوق بعض التسهيلات الكفيلة باستلام المحاصيل وتخزينها واجراء بعض العمليات التسويقية الاساسية مثل التدريج والتغليف والتعبئة وتسهيل بيعها .

(*) دكتور شحاته السيد شحاته — مقدمات فى الاقتصاد الزراعى — الطبعة الاولى ١٩٥٩ القاهرة ، ص ص ٢٦ — ٢٩ .

(**) دكتور احمد احمد جويلى — مبادئ فى التسويق الزراعى — كلية الزراعة جامعة عين شمس قسم الاقتصاد الزراعى ١٩٦٦/٦٥ ، ص ٧٧ .

لذلك سوف يركز هذا الجزء من الدراسة على سوق الجملة بروض الفرج لتوضيح الخدمات التسويقية التى تقدمها هذه السوق للمزارعين والتجار والمستهلكين • وبيان اوجه القصور والمشكلات التى تحد من كفاءة هذه السوق بالتالى يؤدى الى زيادة الفاقد الزراعى • وتعتمد هذه الدراسة على الاسلوب الميدانى واستخدام استمارات الاستبيان حيث تعتمد على توجيه الاسئلة الى المسئولين عن ادارة السوق من ناحية وعلى رأى تجار الجملة والتجزئة من ناحية اخرى • بهدف التعرف على اسباب تزايد الفاقد الزراعى فى هذه المرحلة والاقتراحات لخفض ذلك الفاقد والذى يتزايد من ناحية الكمية والقيمة عاما بعد آخر •

وتعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى فى عرض ومناقشة البيانات الاحصائية التى سوف نحصل عليها من استمارات الاستبيان الموجهة الى ادارة السوق وتجار الجملة وتجار التجزئة بالاضافة الى الملاحظات المباشرة • والمقابلات الفردية والجماعية • ولقد تم التمهيد للبحث الميدانى بزيارة استطلاعية سريعة لسوق روض الفرج بالقاهرة* للتعرف على انسب اساليب البحث ووضع معايير اختيار عينة المسح فى ضوء الخصائص العامة للسوق ، كذلك التعرف على الوقت المناسب لملء الاستمارات •

١٠١ سوق الجملة للخضر والفاكهة بروض الفرج بالقاهرة:

يرجع اختيار سوق الجملة للخضر والفاكهة بالقاهرة لاسباب كثيرة اهمها انه يمتاز بسرعة العمل وكثرة النشاط وتواجده فى العاصمة وقربه من مناطق الانتاج

---

* قامت مجموعة من باحثى مركز التخطيط الزراعى بزيارة استطلاعية لسوق روض الفرج بالقاهرة الذى يمثل مجتمع الدراسة ضمت كل من : الدكتور/حسين محمد صالح ،والسيد / محمد نصر فريد ،والسيد / على عصمت ، وقد رافق المجموعة اثناء زيارة السوق السيد / مدير ادارة السوق وبعض المسئولين هناك • وأبدوا استعدادهم للتعاون فى توزيع الاستمارات وجميع البيانات من التجار فى السوق •

والاستهلاك كما ان سكان القاهرة يستهلكون جزء كبير من المنتجات التى ترد اليها ، كما يعتبر اكبر سوق لتجارة الجملة على مستوى الجمهورية حيث ترد اليه المحاصيل من الوجه البحرى والقبلى ، بالاضافة الى قرب السوق وسهولة المواصلات البرية والبحرية وتتوفر فيه لحد ما تسهيلات اللازمة لتداول كميات كبيرة من المنتجات كالمحلات والعنابر وثلاجات الموز وايضا سهولة تنفيذ ومتابعة البحث الميدانى وخفض التكاليف .

ويقوم سوق الجملة بروض الفرج على مساحة ٢١ فدان فى موقع قريب من وسائل النقل النهرية والحديدية والنقل بالسيارات التى تربط القاهرة بباقى الجمهورية . وينظم العمل فى هذه السوق القرار ١٢٢ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقرار رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٣ لمحافظة القاهرة بشأن انشاء الادارة العامة للاسواق والسواحل ويتكون هذا السوق من ٣٧٩ محلا للخضر والفاكهة ، وتنقسم المحلات الى ثلاثة اقسام :

القسم الاول يشمل ٢٥٦ محلا للخضار والفاكهة موزعة بين ٨ عنابر ، اربعة منها خصصت للفاكهة وعدد محلاتها ١١٢ محلا ، واربعة اخرى خصصت للخضر وعدد محلاتها ١٤٤ محلا ، وتبلغ مساحة محل الخضر ٥٦ مترا مربعا ، وحددت محافظة القاهرة ايجار كل محل بحوالى ٦ر٥ جنيه شهريا على اساس ١٠ قروش للمتر المربع.

القسم الثانى : عبارة عن محلات لتجارة الموز وانضاجه وتبلغ ٣٣ محلا من طابقين وحدد ايجار المتر المربع من هذه المحلات ٢٠ قرشا شهريا . ويبلغ عدد ثلاجات الموز حوالى ٦٦ ثلاجة.

القسم الثالث : يشمل ٤٠ محلا اضافيا تسمى شوادر لتجارة الفاكهة او الخضر كبيرة الحجم كالبطيخ والشمام وغيرها ، وايجار هذه المحلات على اساس ٢٠ قرشا شهريا للمتر المربع.

وقد انشئت ٤٠ محلا جديدة للخضر والفاكهة فى مساحة كانت مخصصة كأحواض لغسيل الخضر ، بالاضافة الى ١٠ محلات حديثة ايضا بجوار الباب القبلى للسوق.

ويشمل السوق على مبنى للادارة ، ونقطة شرطة للمحافظة على الامن ، وحدة لمباحث التموين لمراقبة الاسعار ووحدة مطافى ، ومكتب بريد وتلغراف ، بالاضافة الى مسجدين قاما

بالجهود الذاتية ٠

ومن الجدير بالذكر ان ارض السوق والمبانى المقامة ملك وزارة الاوقاف اما ادارة السوق فتتبع مراقبة الاسواق والسواحل بوزارة التموين والتجارة الداخلية ، ويشرف على ادارة السوق مدير يساعده نائب للمدير وثمانية وكلاء موزعين على الابواب للاشراف على حركة التعامل فى السوق وخروج البضاعة بالاضافة الى :

أ — قسم شئون ادارية تتكون من ٤ كتبه ورئيس الشئون الادارية ٠

ب — قسم شئون التجار يتكون من ٤ كتبه ورئيس شئون التجار للاشراف على حركة البضاعة فى المحلات وحجم التعامل اليومى وتحصيل الرسوم ٠

جـ — قسم التسعيرة يقوم بجمع بيانات الاسعار يوميا من التجار وتعد تسعيرة يومية توضح الحد الادنى والحد الاعلى للاسعار وكميات التعامل فى السوق لاصناف الخضار والفاكهة المختلفة ومقارنتها بنفس اليوم من العام السابق ٠

د — قسم المراجعة المالية يتكون من ٥ كتبه ورئيس قسم المراجعة حيث يتم مراجعة الاوراق المالية قبل التوريد فى الخزينة ، بالاضافة الى مراجعة عدد الطرود عند الخروج من السوق على القسيمة ٠

هـ — الخزينة تتكون من ٤ محصلين ورئيس لهم حيث يقوم بعملية التحصيل للرسوم المفروضة عند خروج البضاعة ٠

و — يوجد مخزن رئيسى بالسوق وآخر فرعى يعمل فترتين ٠

ز — بالاضافة الى قسم علوم الوزن وقسم لصيانة مرافق السوق وقسم الاحصاء لمعرفة حجم البضاعة الوارده للسوق والاصناف ويتم ذلك بالتقريب والخبره حيث يتم تسجيل الحمولات الداخله للسوق واسم التاجر الذى ترد اليه هذه الحمولة ٠

وتنشأ لكل سوق من الاسواق والسواحل لجنة تسمى لجنة السوق برئاسة مدير عام الادارة العامة للاسواق ، ويكون مدير ادارة السوق مقررا لها ، وعضوية اثنان من التجار والمنتجين المشتغلين بالسوق ، والمراقب العام للادارة العامة للاسواق والسواحل ، ومدير

الشئون القانونية بمديرية القاهرة للتموين والتجارة الداخلية وعضو مجلس ادارة الشعب بالغرفة التجارية* .

وتختص لجنة السوق بمايلى :-

أ - تقرير نظام عينات البضاعة وانواع العبوات واشكالها ومقاساتها .

ب- تعيين وحدات التعامل ، ومواصفاتها ، والاساس الذى تتم عليه العمليات بالسوق ونوع كل صنف ودرجته ومعدل نظافته ورتبته .

جـ - تحديد فئات العموله على عمليات البيع والشراء .

د - وضع القواعد الخاصة بتحديد فروق الاسعار التى تستحق عند وجود خلاف اقتضى التحكيم .

هـ - فحص الطلبات والمستندات المقدمه من التجار والمنتجين للتعامل بالجملة فى الاسواق او شغل اماكن او محال او مساحات وابداء الرأى فيها .

و - فحص طلبات تجديد تراخيص التعامل او شغل الاماكن والاسواق وابداء الرأى فيها

ز - ابداء الاقتراحات الخاصة بحماية المحاصيل والصناعات المتعلقة بها وتنظيم الاتجار فيها والتدابير الكفيلة باصلاح التعامل فى السوق .

وتؤجر ادارة السوق المحلات الى تجار الجملة وهم الغالبية الذين يشترون الخضر او الفاكهة لحسابهم ثم يبيعونها اويقومون ببيع الخضر التى ترد الى محلاتهم لحساب المنتجين الموردين بالعمولة ، ويساعد على توريد البضاعة وسيط يسمى جلاب حيث يقوم بتوزيع العبوات الفارغة على المنتجين ثم يقوم بتجميع الانتاج من المزارع المتناثرة واحضارها الى سوق روض الفرج نظير عموله ، وفى حالة الازمات او عجز العرض عن مواجهة الطلب يظهر ما يسمى " القاطون " وهى مجموعة من الوسطاء المستغلين حيث تتحمل المخاطرة وتتعامل فى بيع المحاصيل اكثر من التسعيرة بعد ان يقوم بشراء البضاعة من تاجر الجملة لحسابه الخاص .

---

* انظر قرار محافظ القاهرة رقم ١٢٢ بتاريخ ١٩٧٤/٤/١١ بشأن الاسواق والسواحل .

وينص القانون المنظم للتعامل فى اسواق الجملة على ان تكون جميع عمليات البيع والشراء للخضر والفاكهة فى البضاعة المعروضة بالمعارسة خاصة فى أجود انواع الفاكهة او بالمزاد العلنى فى الكميات الكبيرة ويجب ان تكون هذه العمليات بالوحدات المقررة بالوزن مثلا فى الخضار مثل البطاطس والبصل والثوم والبسلة والباذنجان والفلفل والطماطم والفاصوليا والخيار واللوبيا .. الخ وبالنسبة للفاكهة فيشمل البرتقال العنب البلح ، البطيخ ، الشمام والموز ، التفاح ، الجوافة ، الخوخ .. الخ .

ويجرى التعامل بالعد " الوحدة مائه حزمه كما الحال فى البقدونس ، الجرجير الخص ، الفجل .. الخ أو الوحدة مائه ثمره فى المانجو ، التين الشوكى ، القادون ، الخرشوف ، القشطة ، الشهد .. الخ . وقد تكون الوحدة (٢٥ ثمره) كما هو الحال فى الكرنب والقرنبيط ، ويتحدد السعر الذى يباع به الصنف بناء على الكمية المعروضة فى السوق فى ذلك اليوم مسترشدا باسعار اليوم السابق . ونظرا لضيق السوق بالمقارنة بحجم العرض والطلب فان الخضر والفاكهة ترد طول الليل والنهار ويقوم المنتجين او مندوبيهم بتهيئة المحصول للعرض وحراسته ، ويتردد على السوق الآلاف من تجار الجملة والتجزئة والباعه الجائلين والمستهلكين والمتعهدين والقماطين لشراء طلباتهم من الخضر والفاكهة وعادة تشتد حركة التعامل فى السوق ما بين الفجر والعاشره صباحا .

وتحصل ادارة السوق رسوم وزن ١٠ مليم عن كل وحده تزن ٤٥ كيلو جرام او جزء منها كذلك تتراوح رسوم العدد بين ٥ - ١٠ مليم فى الاصناف التى يجرى فيها التعامل بالعد . ويمكن الحد الاقصى لفئات العمولة على عمليات البيع والشراء باسواق الجملة للخضر والفاكهة على النحو التالى* :

٨٪ من ثمن البيع بالنسبة لاصناف الخضر عدا البطاطس يدفعها المنتج لتاجر الجملة .

٥٪ من ثمن البيع بالنسبة للبطاطس يدفعها المنتج لتاجر الجملة .

---

* انظر قرار محافظ القاهرة رقم ١٢٢ بتاريخ ١٩٧٤/٤/١١ ص ٩ .

٥٪ من ثمن البيع بالنسبة للفاكهة عدا الموز يدفعها المنتج لتاجر الجملة .

١٢٪ من ثمن البيع بالنسبة للموز يدفع المنتج منها ٨٪ لتاجر الجملة ويدفع تاجر التجزئة ٤٪ منها لتاجر الجملة ولايجوز باى حال من الاحوال تقاضى اى مبالغ اخرى من المنتج او تاجر التجزئة خلاف لهذه العمولة .

وعلى الرغم من ان قانون المنظم للعمل فى الاسواق والسواحل ينص على ضرورة تفريغ البضاعة او شحنها داخل السوق فى اقل وقت ممكن ، ولايجوز فى اوقات العمل الرسمية بقاء العربات او السيارات او الدواب بجميع انواعها فيه ولكن المشاهد ان وسائل النقل المختلفة البطئ والسريع متواجده بالسوق خلال ٢٤ ساعة الامر الذى يعوق الحركة والمرور فى السوق ويسبب زيادة نسب الفاقد من المحاصيل .

ويجب على من يشغل اماكن او محال او ساحات فى الاسواق ان يمسكوا دفاتر وفقا للنموذج الذى تعده لذلك ادارة الاسواق والسواحل يثبت فيها يوميا مقادير الاصناف الوارده اليه ، وما يبيعه منها ، والرصيد المتبقى ، وعليه الاحتفاظ بهذه الدفاتر فى المكان المرخص له بشغله ، ويقدم للعاملين بالادارة العامة للاسواق والسواحل للاطلاع عليه .

هذا ومن الجدير بالذكر ان سوق الجملة للخضار والفاكهة بروض الفرج كان سوقا لتجارة الجملة حتى نهاية الستينات اما الان فهو سوق خليط يشمل تجارة الجملة والتجزئة . وان الغالبية العظمى من تجار الجملة يقوم ببيع الانتاج نظير عموله (قسيونجى) ، وحاليا ينزل تاجر الجملة الى مراكز الانتاج للاتفاق على تسويق المحصول وتوفير العبوات نظير عمولة .

ومن الجدير بالذكر ان سوق الجملة بروض الفرج للخضار والفاكهة لاتوجد به ثلاجات لتخزين البطاطس او الخضر او الفاكهة فيما عدا الثلاجات اللازمة لانضاج الموز ، وينقص السوق الكثير من التسهيلات التسويقية والمرافق ، ولقد اختنقت المناطق المحيطة بالسوق واغلقت حركة المرور تماما بسبب ازدحام وسائل النقل البطئ والسريع التى تنقل الزروع الى السوق ولقد ساءت شبكة المياه والمجارى وتفاقمت مشكلة المفقود ومن الخضر والفاكهة نتيجة

لزيادة الكميات المعروضة فى السوق بالاضافة الى بطء وسائل النقل وسوء العرض والتخزين وتدهور حالة النظافة وتكدس القمامة التى تكاد تغلق طرقات السوق ويرى مدير ادارة السوق ان السوق مختنقة تماما ومرافقها فى غاية السوء مما يؤدى الى زيادة الفاقد من الخضر والفاكهة ، الامر الذى أدى الى ان تعمل السوق ٢٤ ساعة .

ويرى البعض ان سوق روض الفرج لم تعد صالحة لتجارة الجملة للخضار والفاكهة ويرى نقل هذه السوق الى منطقة اخرى تمكن من استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة لتسهيل ورود وتخزين وحفظ وتنظيف وعرض وبيع وتوزيع الخضر والفاكهة والاسماك واللحوم والعمل على خفض او تجنب ذلك الفاقد المتزايد بسبب عدم ملائمة السوق الحالى . ويرى ايضا ان التسعيرة الجبرية من العوامل التى تساعد على زيادة كمية الفاقد لانها تؤدى فى بعض الاحيان الى أهمال التجار والمزارعين فى المحصول لانخفاض العائد .